مجلة المواقف للبحوث والدراسات في المجتمع والتاريخ ISSN: 1112-7872
مجلد: 16 عدد: 03 سبتمبر 2020 E-ISSN: 2600-6162
الأبعاد الدولية لمؤتمر برلين وكواليسه 1878 ص.ص 162 -191

الأبعاد الدولية لمؤتمر برلين وكواليسه 1878م

زكية شرشالي
المدرسة العليا للأساتذة بوزريعة –الجزائر–
Cherchalizakia1990@gmail.com

تاريخ الإرسال: 2019 /10/20؛ تاريخ القبول:2020/02/18

The International Dimensions of the Berlin Congress and its Backstage

CHERCHALI

Abstract: Germany appeared in Europe as a new power at the end of the nineteenth century, she sought to get rid of the incessant wars caused by the competition of the powers, for the share of the property of the sick man, She planned the conclusion of the agreements between the great powers to satisfy all parts, and she found the possibility of implementing her projects by organizing the Berlin Conference in 1878, while pretending to rescue the Ottoman empire in the Russian war, this congress was a conspiracy in the form of a conference, and a rescue in the form of a good deal concluded in image of a diplomatic silence about the occupation of several Arabs countries, This research aims to demonstrate the evident contradiction between the agreements of the congress, and the secret agreements held behind the scenes

Keywords: Berlin Conference ; the agreements ; the sick man; colonialism ; Arabe world.

الملخص:

ظهرت ألمانيا كقوة جديدة بأوروبا مع أواخر القرن 19م، وسعت للتخلّص من الحروب المستمرّة التي سبّبتها المنافسة على ممتلكات رجل أوروبا المريض، فراحت تدبّر الصفقات بين القوى الكبرى لإرضاء

جميع الأطراف، ووجدت الفرصة لتنفيذ مخططاتها باحتضانها لمؤتمر برلين سنة 1878م مدّعية إحلال السلام بأوروبا وإنجاد الدولة العثمانية في حربها مع روسيا، وقد تمثّل هذا الاجتماع الكبير في مؤامرة على شكل مؤتمر، وإنجادات على شكل صفقات تجسّدت في السكوت الدبلوماسي على احتلال مختلف أقاليم العالم العربي، وقد استهدف هذا البحث إبراز التناقض الصريح بين اتفاقية المؤتمر واتفاقيات الكواليس السرية.

الكلمات المفتاحية: مؤتمر برلين؛ الاتفاقية؛ الرجل المريض؛ الاستعمار؛ العالم العربي.

مقدمة:

تغيّرت العلاقات الاوروبية رأسا على عقب منذ الربع الأخير من القرن التاسع عشر، حيث ظهرت ألمانيا كقوة جديدة على الساحة الدبلوماسية والتي رغبت في تكريس مكانة دولية هامة من خلال الحفاظ على السلم بأوروبا، واحتضان مؤتمرات المسألة الشرقية لإيجاد حل ترضي به مختلف الأطراف، فتتخلّص من الحروب المستمرّة التي سبّبها بقاء رجل أوروبا المريض وتجتنب بذلك قيام حرب كبرى بسبب المنافسة الاستعمارية حول تركته، ووجدت القوى الاوروبية الفرصة للاجتماع خلال الحرب العثمانية الروسية، فوضعت مخططاتها الاستعمارية تحت إشراف ألمانيا التي احتضنت مؤتمر برلين لأهداف متناقضة.

استهدف هذا البحث إبراز مختلف أوجه مؤتمر برلين السلمية والاستعمارية، فتمّ تقسيم هذه الدراسة إلى خمسة محاور، أولا : الحروب البلقانية والتدخّل الروسي فيها 1876م ، ثانيا: التحالف الدفاعي

العثماني البريطاني 1878م، ثالثا: اتفاقية سان ستيفانو الورقة الأصلية لمؤتمر برلين 1878، رابعا: إنجاد القوى الاوروبية للدولة العثمانية في مؤتمر برلين، خامسا: الأبعاد الدولية للمؤتمر وكواليسه، وتطرح في هذا الصدد عدّة إشكاليات لماذا سارعت أوروبا لإنجاد الدولة العثمانية ثمّ سعت للقضاء عليها مباشرة بعد ذلك؟ وماهي الاتفاقية الحقيقية التي تمّت بين الدول الاوروبية في كواليس المؤتمر والتي لم تكشف عنها في أوراقها؟

للإجابة عن هذه الأسئلة استلزم تحليل أبعاد مؤتمر برلين وأقوال زعماء أوروبا في كواليسه، ومبيّنة في النتيجة مدى خطورة هذا المؤتمر الاستعماري، واعتباره مرحلة جديدة في تاريخ المسألة الشرقية، كما سنحاول التطرّق إلى الموضوع مع إدخال الكثير من المستجدات التي تمّ العثور عليها في المصادر الأصلية التي عاصرت الحدث، كالاتفاقيات الاوروبية المنشورة من طرف وزارة الشؤون الخارجية الفرنسية تحت عنوان: Document Diplomatique Affaire Orient- Congré de Berlin
وشهادات السياسين والدبلوماسيين الحيّة ككتاب: Ancien Diplomate. l'Empire Ottoman, l'Angleterre et la Russie dans la Question d'Orient.

الحروب البلقانية والتدخّل الروسي فيها 1876:

تعود جذور الحروب البلقانية إلى أزمة 1876م ببلاد البلقان، وكثيرا ما يذكر أنّ سببها هو سوء معاملة الأهالي من طرف جيوش المسلمين(Ancien Diplomate, 1877 :130)، ولا يحق إنكار ذلك مع

إدراكنا أنّ أوضاع الجيوش العثمانية كانت متدهورة بسبب إفلاس الخزينة العثمانية وتأخّر الرواتب، ومنه فقد قامت تلك الجيوش بعمليات سلب ونهب أدّت إلى أحقاد كبيرة على السلطة العثمانية، غير أنّ هناك عوامل أخرى كثيرا ما تهملها المصادر، ألا وهي دور روسيا في دفع الشعوب السلافية للثورة ضدّ الدولة العثمانية (De Chastel Adolphe, 1908 :7) حتى وأنّه يذكر أنّ بعض الجمعيات السرّية توغّلت في عدّة مناطق من بلاد البلقان ووزّعت المال والأسلحة سرا للتحريض على العصيان وطلب الاستقلال (سعود جمال، 1995: 14)، ضف إلى ذلك الدوامات السياسية التي أثارها تغيير السلاطين في كل مرّة، ممّا خلق اضطرابا حقيقيا وحالة عدم استقرار تامّة استفادت الشعوب البلقانية منها للثورة على الدولة العثمانية (مانتيران روبير، 1993: 148)، وفي أوائل سنة 1875م قامت الثورة في بلاد الهرسك مطالبة باستقلالها الاداري مثل الصرب والجبل الأسود المجاورين لها، فقدّم أهالي المنطقة عريضة للباب العالي يطالبون فيها بتخفيف الضرائب والإعفاء من الخدمة العسكرية مقابل مبلغ مالي، والحصول على حق تشكيل عساكر من الأهالي، غير أنّ الباب العالي لم يجب طلباتهم، ولمّا قاموا بالثورة عليه تمّ قمعهم من طرف الجيوش العثمانية (فريدبك محمد، 1981: 601-602).

قرر السلطان عبد العزيز (1861- 1876) منذ وصوله إلى الحكم القيام ببعض الإصلاحات لتهدئة الخواطر، وفي 12 ديسمبر 1875م حاول فصل السلطة القضائية عن السلطة التنفيذية وتحقيق

المساواة بين المسلمين والنصارى، لكنّ ذلك لم يرض سكان بلاد الهرسك فعادوا إلى الثورة من جديد ليعود الباب العالي إلى قمعها بالقوّة، وهنا تدخّلت الدول الأوروبية مطالبة بإجابة طلبات الثائرين، وفي جانفي 1876م صدرت مذكّرة من قناصلة دول عصبة الأباطرة روسيا، النمسا، وألمانيا إلى الدول الكبرى وبها الإصلاحات التي تكون في صالح البوسنة والهرسك من حرّية الممارسة الدينية وتحسين وسائل وطرق جمع الضرائب، فلم تبد الدولة العثمانية أية معارضة تجاهها، غير أنّ تسليمها للباب العالي بصفة رسمية أجّل بسبب قيام الثورة ببلغاريا(De Landemont, 1912 : 7).

إنّ السبب المباشر للعصيان الذي حدث في بلاد البلغار بمنطقة سولونيك هو إعتناق فتاة بلغارية للدين الاسلامي، وفي 05 ماي 1876م قدمت إلى سولونيك فتمّ اختطافها من أيدي بعض المحافظين، ولما انتشرت الأخبار بين المسلمين طالبوا بالبحث عنها، فهاجت الأحياء وشاعت الأخبار بأنّ البنت في بيت القنصل الفرنسي أو الألماني، وبلغت القلاقل حدّتها إلى أن قتل القنصلان (فريدبك محمد، 1981: 603-604)، ورغم تعويض العائلات عن تلك الخسائر إلاّ أنّ الباب العالي أبى عن معاقبة المجرمين على فعلتهم، ممّا أثار العامة ضدّه فعمل مدحت باشا الذي أسندت له الولايتان الدانوبيتان على قمع كل نوع من أنواع المقاومة، بعد أن قام البلغار بالاعتداء على المسلمين، وتذكر المصادر الأجنبية أنّ جيوش مدحت لم تكتف بنزع الأسلحة للثوّار بل قامت بمذابح، وبحرق ممتلكات الأهالي، بيع النساء، وتذكر فيها حالات

اغتصاب (Ancien Diplomate,1877: 133-146)، وقد كان لضعف الدولة العثمانية في تلك الفترة دور محفز على مختلف الثورات التي قامت ببلاد البلقان، فقد فقدت الدولة مكانتها بعجزها على مواجهة الأزمات ودفع الديون، وأسرع عدد من رجالها إلى التحرّك ضدّ السلطان عبد العزيز وتنصيب السلطان مراد الخامس مكانه سنة 1876م ممّا فتح باب خلع سلاطين آل عثمان في تلك الفترة (فواز عبد العزيز، دت: ص 179).

قامت ثورة ببلاد الصرب والجبل الأسود لمساندة البلغار اخوتهم في الدين والعرق وبسبب رفض الباب العالي لمطالبهما، حيث طالب الأمير الصربي ميلان بتنصيبه على رأس البوسنة، وطالب الجبل الأسود بضمّ الهرسك إليه، وأمام رفض الباب العالي أعلنت الحرب رسميا في 06 يوليو 1876م، وفي تلك الأثناء عزمت روسيا على استغلال فرصة الثورات لمحاولة تقسيم تركة الرجل المريض في حالة إسقاطه، ثمّ عملت على إيجاد حليف لها يشاركها في المصالح ولا يقف في وجه مشروعها الاستعماري، فاجتمع الإمبراطور الروسي ألكسندر الثاني وإمبراطور النمسا فرانسوا جوزيف في 08 يوليو في رايخستات ببوهيميا، ودارت المحادثات حول تقسيم بلاد البلقان، فالنمسا احتفظت لنفسها بالوصاية على صربيا، وأبدت نواياها في التوسّع في البوسنة والهرسك، أمّا روسيا فطالبت بحماية البلغار وأبدت نواياها في الاستيلاء على بساربيا والأناضول الشرقية وجعل بلغاريا وروميليا وألبانيا

مستقلّة، وأمّا اسطمبول فتصبح مدينة حرّة (مانتيران روبير، 1993: 149).

تحرّكت جيوش صربيا والجبل الأسود لمحاربة الدولة، فأرسل الباب العالي جيشا تحت قيادة عثمان باشا وعبد الكريم السردار الذي انتصر عليهم في 15 يوليو 1876م، ورغم إبداء رغبتهما في استمرار السير للايقاع ببلغراد إلاّ أنّ الأوامر جاءت من العاصمة بتوقيف القتال بسبب التدخّل الأوروبي (سعود جمال، 1995: 17)، حيث خلقت القضية البلقانية هيجانا في أوروبا، وكانت روسيا أولى الدول المتدخّلة خاصة وأنّ الانقلابات في البلاط العثماني لم تنه مسارها، فبعد أربع أشهر من اعتلاء السلطان مراد الخامس العرش اتهم بالجنون وعزل في نفس السنة، ورفع السلطان عبد الحميد الثاني (1876-1809) مكانه (حليم بك إبراهيم، 2004: 221).

استغلّت الحكومة الروسية فرصة التقلّبات الداخلية لإرسال إنذار إلى السلطان عبد الحميد في 31 أكتوبر 1876م، محاولة فرض هدنة مع صربيا والجبل الأسود فقبل السلطان بذلك، وعقدت عدّة اجتماعات قامت بها سفارة روسيا باسطنبول جمعت بين مندوبي بريطانيا فرنسا، النمسا، ألمانيا، إيطاليا والمجر، ومن دون حضور ممثّل الباب العالي تقرر فيها حلول لمعالجة القضيّة البلقانية، ثمّ طالبت تلك الدول بعقد مؤتمر دولي مع مندوب للدولة العثمانية (سعود جمال، 1995: 18)، وفي 23 ديسمبر 1876م اجتمعت الدول في مؤتمر بالأستانة سمي بمؤتمر حي الترسانة تحت رئاسة صفوت باشا الوزير العثماني للشؤون الخارجية

وبحضور مندوبين من روسيا، فرنسا، النمسا، ألمانيا وإيطاليا، أيّدت فيه كل الدول مطالب روسيا خاصة رفضها لتدخّل بريطانيا القوّة الأوروبية الوحيدة التي كانت ترغب في الحفاظ على كيان الدولة العثمانية، وقد أرسل سالسبوري وزير الخارجية البريطانية إلى السلطان عبد الحميد رسالة، صرّح فيها أنّه في حالة قبول الباب العالي بحالة الحرب ضدّ روسيا فلن تستطيع حكومته تقديم أي عون له (عبد الحميد السلطان، 1991: 103).

أمّا الوزير الأوّل مدحت باشا فقد خطط لوضع دستور أعلن فيه عن مجموعة من الإصلاحات لإبطال جميع دعاوي الدول الحاضرة في مؤتمر الترسانة، وأجابت الدولة العثمانية على كل المطالب بتعهّدها بتنفيذ الاصلاحات المنصوص عليها في الدستور، واستمرّت في ذلك إلى أن انهيت المفاوضات في 20 يناير 1877، وشرعت الدولة في عقد هدنة مع الصرب في شهر مارس 1877م وتنفيذ الإصلاحات التي وعدت بها (مانتيران روبير، 1993: 150- 153)، لكنّ روسيا كانت تطمع في السيطرة على بلغاريا وفي 31 مارس 1877م، فعملت على جمع سفراء الدول الأوروبية من جديد بلندن وكلّف الأمير الروسي غورشاكوف بإقناع الدول بمضمون لائحة الإصلاحات المطالب بها، فصادقت عليها وأرسلتها إلى الباب العالي للمصادقة عليها بدوره، إلاّ أنّ السلطان رفض ذلك باعتباره تدخلا في شؤون الدولة الداخلية وتهديدا لاستقلالها (سعود جمال، 1995: 20-21).

اعتبرت روسيا ذلك الرفض سببا مقبولا لإعلان الحرب، وعملت على توقيع اتفاق سري مع الأفلاق والبغدان وضعت بموجبه جميع امكانياتها تحت تصرّفها، وفي 24 أفريل 1877م قطعت علاقتها مع الدولة العثمانية وأعلنت الحرب عليها فاحتلّت رومانيا واجتازت الدانوب، فانتصرت على الجيوش العثمانية إلى أن استسلم عثمان باشا قائد المقاومة على الجبهة الغربية، أمّا على الجبهة الشرقية فقد تراوحت كفّة الانتصار من طرف إلى الآخر إلى غاية وصول المدد إلى الروس، فسقطت عدّة مدن أهمّها مدينة قارص وهو ما شجّع الصرب والجبل الأسود على إعلان الحرب ضد الدولة، وواصلت الجيوش الروسية سيرها فاحتلّت بلغاريا وأدرنة، ثمّ واصلت سيرها إلى الأستانة مع مطلع سنة 1878م، إلاّ أنّ بريطانيا تدخّلت لتمنع ذلك وقامت بإبرام اتفاقية دفاعية مع الدولة العثمانية لتتمكّن من حمايتها (ياغي إسماعيل، 1997: 191).

التحالف الدفاعي العثماني البريطاني 1878م:

نصّت اتفاقية الاستانة 1878م في مادتين على تعهّد بريطانيا بالاتحاد مع الباب العالي بجيوشها للدفاع عن أراضيه، في حالة استيلاء روسيا على إقليم آخر من أقاليم الدولة العثمانية، وفي نفس الوقت فإنّ الباب العالي تعهّد بالقيام بالإصلاحات الضرورية من أجل حماية رعاياه المسيحين، ومن أجل السماح لبريطانيا بتنفيذ ما جاءت به الاتفاقية فإنّ السلطان يسمح لها بتعمير وإدارة جزيرة قبرص (Ministère, Sd :307-308) استهدفت بريطانيا من وراء ابرام هذه الاتفاقية إشعار روسيا بعدم

انفراد الباب العالي في الدفاع عن الأستانة الهدف الرئيسي الذي وضعته بين أعينها منذ أزمنة قديمة، والذي يتعارض ومصالح بريطانيا الإستراتيجية، فرغم تحفظها تجاه احتلال العديد من الأقاليم العثمانية، إلاّ أنّ اقترابها من العاصمة أصبح يهدّد مصالحها ممّا اضطرها للتدخّل في القضية.

تحصّلت بريطانيا حسب ما سبق ذكره على امتياز حماية الرعايا المسيحيين، فأضحت بذلك مؤيّدة للقضية البلقانية من خلال عملها على التأكيد لشعوب المنطقة أنّ تحالفها مع الباب العالي لم يكن ضدّ قضيتها، بل هو وقوف في وجه الزحف الروسي، ومن جهة أخرى استهدفت بريطانيا تعمير وإدارة جزيرة قبرص في البحر المتوسط الإستراتيجية التي ترتّب عن منح الباب العالي حق تعميرها مؤقتا استعمارها النهائي، ولعلّ ذلك من أخطر النتائج المترتبة عن إبرام تلك الاتفاقية، أمّا الباب العالي فكان هدفه من عقد الاتفاقية الدفاعية حماية العاصمة العثمانية بعد أن توالت الانهزامات على جيوشه وانتشرت الحركات التمرّدية في أغلب أنحاء بلاد البلقان وتقدّمت روسيا نحو الأستانة، فأصبح السلطان يبحث عن حليف قوي لحماية عاصمته، وكانت بريطانيا أحرص الدول على ابقائها.

أرفق بالاتفاقية ملحق نصّ على ستة شروط متعلّقة بالتواجد البريطاني بجزيرة قبرص وإدارتها، وتمثّلت في استمرار وجود محكمة إسلامية شرعية بالجزيرة لتسيير شؤون المسلمين الدينية مع تعيين مقيم بها من الدولة العثمانية ومندوب من بريطانيا لتسيير إدارة نفقات

ملكيات وأراضي المساجد، المقابر، والمدارس الإسلامية، وباقي المؤسسات الدينية المتواجدة بجزيرة قبرص، كما نصّ الملحق على دفع انجلترا إلى الباب العالي ما تبقى من مردود أموال إدارة الجزيرة، وعلى حرّية الباب العالي في بيع وكراء الأراضي والممتلكات الأخرى بالجزيرة التي تمتلكها السلطنة (Ministère, Sd :307-308)، والحقيقة أنّ هذه الشروط لم تنفّذ على أرض الواقع ذلك أنّ قبرص أضحت بعد أشهر معدودة مستعمرة بريطانية.

اتفاقية سان ستيفانو الورقة الأصلية لمؤتمر برلين 1878م:

في 13 فبراير 1878م قام السلطان بحلّ البرلمان العثماني فازدادت الأوضاع الداخلية للدولة تدهورا، ولّما التقى مندوب الدولة العثمانية ومندوب روسيا في بلدة سان ستيفانوس تقدّم فيها هذا الأخير بشروط حكومته، وهدد باحتلال اسطمبول مباشرة إذا ما رفض المصادقة عليها، فلم يكن للباب العالي خيار سوى التوقيع عليها، فابرمت اتفاقية سان ستيفانوس (ياغي إسماعيل، 1997: 192)، التي تعدّ من الوجهة النضرية ومن دون نزاع أكثر الاتفاقيات العثمانية خطورة على الإطلاق، حيث تعتبر الضربة التي كادت تقضي نهائيا على الدولة العثمانية، فقد عملت على تغيّر خريطة الدولة العثمانية بالكامل فاستقلّت إمارة الجبل الأسود، صربيا، بلغاريا، ورومانيا، وتمّ محو الوجود العثماني كاملا بالتقريب من خريطة أوروبا السياسية، ولم يبق للدولة إلاّ أربع قطع صغيرة بأوروبا وهي الأستانة وضواحيها، سولونيك وجزيرة البحيث القريبة منها، بلاد أبيروس وجزء من بلاد الأرنؤوط، ولا تتصل هذه

القطع الثلاث مع بعضها البعض إلاّ عن طريق البحر، أمّا القطعة الرابعة وهي بلاد البوسنة والهرسك فلا تتصل مع القطعة الثالثة المذكورة إلاّ بطريق ضيّق بين أراضي الصرب والجبل، إضافة إلى امتداد بلاد البلغار من الطونة إلى البحر الأسود شرقا وبحر الأرخبيل جنوبا، وإحاطتها بالأستانة من كلّ الجهات(Ministère, Sd :21-31) .

عملت روسيا من خلال ما سلف ذكره على جعل دول البلقان مفتاحا لسياستها بشرق أوروبا، من خلال فرضها على الباب العالي شروطا جعلت منها محرّكا أساسيا للدول التي نصّت الاتفاقية على استقلالها، وذلك بحصولها على حق التدخّل في حالة وقوع خلاف بين تلك الدول والباب العالي، وتعيينها للجنة تعديل الحدود مع حضورها وحقّ التدخّل فيها، ومن خلال مراقبة اجتماعات المجالس البلغارية لوضع أسس إدارتها المستقلّة بل وإحالة تأسيس هذه الإدارة لموظفين من روسيا، وتجريدها من حق إقامة جيوشها أو مؤسساتها العسكرية من تلك المناطق، ولتضمن توغّلها بالمنطقة وسيطرتها عليها عملت على إبقاء الجيوش الروسية بها إلى أن يتمّ وضع عساكر محلّية كافية لضمان أمن الأمّة البلغارية، كما فرضت روسيا تدخّلها في الإصلاحات التي وعد الباب العالي القيام بها بالبوسنة والهرسك(Ministère, Sd :21-31) ، فتصبح الدول المنصوص على استقلالها عاملا لروسيا بالوسط الأوروبي، فتحفظ لها مصالحها وتشقّ لها الطريق نحو الأستانة هدفها الرئيسي منذ أزمنة بعيدة.

فقدت الدولة العثمانية بذلك سيطرتها على نهر الدانوب حسب نصّ الاتفاقية بعد أن فرضت عليها روسيا تهديم جميع القلاع المتواجدة على سواحله، وحرمتها من حق وضع سفنها الحربية في مياه رومانيا وصربيا وبلغاريا، بل وفرضت عليها تقديم تعويضات إلى التجّار المتضررين بسبب منع مرور سفنهم بنهر الدانوب خلال مدّة الحرب، وهكذا لم يبق للباب العالي في عقم دياره سوى حرّية التجارة مثله مثل الدول الأجنبية، وبعض الواجبات التي لا ينال منها إلاّ الخسائر المادية كواجبه في اصلاح تلف كل ما قد يضرّ بمرور السفن، لتصبح الدولة العثمانية كدولة أجنبية في مياهها التابعة لها، كما تذرّعت روسيا بمسألة التعويضات الحربية لاسترجاع اقليم بيساربيا الذي خسرته على إثر اتفاقية باريس سنة 1856م، وذكرت الاتفاقية أنّ الأزمة المالية التي تجتازها الدولة العثمانية لا تسمح لها بتقديم تلك التعويضات فحددت بعض الأقاليم لتضمّها عوضا عن القسم الأكبر من المبلغ المالي (Ministère, Sd :21-31)، وتمكّنت بذلك من تعديل حدودها مع الدولة العثمانية.

إنجاد القوى الاوروبية للدولة العثمانية في مؤتمر برلين:

استهدفت روسيا من وراء إبرام اتفاقية سان ستيفانو إنشاء دولة بلغارية كبيرة تتعاون معها للإجهاز على الدولة العثمانية، فتصبح هذه الدولة تحت التوجيه الروسي وبذلك يكون التوازن الدولي لصالح روسيا وهو الأمر الذي رفضته دول أوروبا، حيث هدّدت حكومة سان بيترزبورغ الاستقرار والمصالح الدولية بعد أن أصبحت بلغاريا ضخمة

من وجهة نظر بريطانيا، أمّا النمسا فإنّ مكانتها أصبحت مهددة بسبب النفوذ الروسي الكبير في البلقان، ولعلّ السلطان عبد الحميد قد أدرك بدهائه السياسي حجم وطبيعة التناقضات في المصالح الأوروبية، ومن خلال ذلك سعى إلى هدم الاتفاقية، فدعى الرئيس الوزراء الالماني بسمارك إلى عقد مؤتمر لتسوية المشكلات الأوروبية (فواز، ع. دت: ص 179)، وفي الفترة التي كانت ألمانيا تحظى فيها بمكانة هامة في عصبة الأباطرة، جمع بسمارك سفراء الدول الثلاث واعتبر برلين المدينة التي ينبغي أن تحتضن المؤتمر المنشود، وعمل على إقناع الدول بذلك، وأمام وقوف الدول الأوروبية في وجه روسيا لم يكن بوسع القيصر ألكسندر الثاني إلاّ قبول اقتراح بسمارك، فأعلن قبوله أمام الرأي العام للإقناع بحسن نواياه، فإذا كان المؤتمر حسب تصريحه يضمن سعادة مسيحيي الشرق الذي يعد هدفه الوحيد، فإنّ روسيا سعيدة للخضوع أمام قراراته (Chastel Adolphe, 1908 : 23- 30).

اجتمع ممثلي القوى الاوروبية ببرلين في 13 جوان، حيث حضر ممثّل بريطانيا المفاوض الوزير الأوّل بنيامين دزرائيلي، ووزير الخارجية البريطانية روبيرت آرثر تالبت غاسكون سيل، وسفير بريطانيا في ألمانيا، وممثّل ألمانيا المفاوض الوزير الأوّل بسمارك، ومستشار الخارجية بيرنارد إيرنست دوبولوي، وسفير ألمانيا بفرنسا البرنس هوهنلوه شلنغفور رست، وممثّل النمسا للتفاوض وزير الشؤون الخارجية الكونت أندراسي، وسفير النمسا في ألمانيا الكونت لويس كارولي، وسفيرها في إيطاليا هنري دوما يمول، و وممثّل فرنسا المفاوض وزير الشؤون الخارجية

ويليام هنري وادنجتون، وسفير فرنسا بألمانيا شارلس رايموند، والمكلّف بإدارة الأمور السياسية في دائرة الخارجية فيليكس ديسيرز، وممثّل إيطاليا المفاوض وزير الشؤون الخارجية لويس كورتي، وسفيرها بألمانيا ادوارد كونت دولوني، وممثّل روسيا التي يحكمها القيصر ألكسندر الثاني والذي كلّف المفاوض والمصادقة على الاتفاقية وزير الشؤون الخارجية ألكسندر غورجيقوف، وسفير دولته ببريطانيا الكونت دوشوفالوف، وسفير الدولة بألمانيا بول ذوبريل، وممثّل الدولة العثمانية المفاوض وزير الأمور النافعة قره تيودوري باشا، المشير في عساكره محمّد علي باشا، وسفير الدولة بألمانيا سعد الله بك(Ministère, Sd :275-276)

وقد دام المؤتمر شهرا كاملا، مدّعيا التباحث حول المصلحة العامة والسلم بأوروبا, وانتهى اتفاق الدول النهائي في ابرام معاهدة برلين في 13 يوليو 1878م التي تضمّنت 64 بند، موضوعها الرئيسي المعلن عنه إقرار الرّاحة العامة في أوروبا وإنهاء المسائل الّتي ظهرت في الشرق بسبب تقلّبات الأحوال فيها في السنوات الثلاثة الأخيرة، وبسبب الحرب التي ابرمت على أثرها اتفاقية سان ستيفانو، وإيجاد أحسن الوسائل من أجل الاتفاق حول ما تقرّر عليه في تلك الاتفاقية.

نصّت الاتفاقية على استقلال البلغار وتأسيس حكومتها المسيحية بجيشها الوطني ومع دفع خراج سنوي إلى الباب العالي والبقاء تحت تبعيته، كما تمّ تعديل حدودها، أمّا أميرها فقد تقرّر انتخابه من طرف الأهالي بإقرار من الباب العالي ورضى الدول الأوروبية على ألاّ يكون من العائلات الحاكمة لأحد الدول المتعاهدة، كما تمّ تأمين الحرّية

الدينية لجميع السكان القاطنين ببلاد البلغار، مع بقاء إدارتها في يد مأمورين من روسيا إلى غاية تنظيم القوانين الأساسية، ومراقبة أعمال الإدارة المؤقّتة من طرف الباب العالي وقناصل الدول المتعاهدة فلا تتعدّى تشكيلها مدّة تسعة أشهر من تاريخ التوقيع على هذه الاتفاقية، وتأخذ استقلالها الإداري بمجرّد انتخاب أميرها مع ضرورة مراعاتها جميع الاتفاقيات والمعاهدات التجارية والنقلية مع الباب العالي والدول الأجنبية ومساواة جميع الأهالي والرعايا، ويدخل في عهدة إمارة البلغار جميع التعهّدات والاتفاقيات الخاصة بإجراء شركة سكّة الحديد بتلك المناطق، وتغادر الجيوش العثمانية تلك الامارة مع هدم سائر القلاع والحصون بها (Ministère, Sd : 276-278) .

كما نصّت الاتفاقية على تشكّل جنوب البلقان ولاية تحمل اسم الروميلي الشرقية تحت تبعية الدولة العثمانية سياسيا وعسكريا، إلاّ أنّها تتمتّع بالاستقلال الاداري ويكون واليها نصرانيا، وحدود هذه الولاية تكون متّصلة بحدود البلغار من جهتي الشمال والشمال الغربي، أمّا عن واليها فيتمّ تعيينه من طرف الباب العالي بموافقة الدول، كما يتمّ تشكيل لجنة أوروبية لمراقبة إدارة هذه الولاية، وتبقى جميع الاتفاقيات والامتيازات المتفق عليها بين الباب العالي والدول الأجنبية محترمة في هذا الإقليم الأوروبي الجديد، إضافة إلى حصول روسيا على حق ابقاء عساكرها في البلغار وولاية الروميلي وعددهم لا يزيد عن خمسين ألف ولمدّة تسعة أشهر منذ التوقيع على الاتفاقية، تتم مواصلاتهم خلالها مع

دولتهم بواسطة رومانيا ومراسي البحر الأسود-277 :Ministère, Sd) 285).

تعهّد الباب العالي بإقامة بعض الاصلاحات في جزيرة كريت وفي بقية الولايات حسب اقتراحات الأهالي، إضافة إلى استشارة الدول الأوروبية قبل العمل بالقوانين التي يقرر تطبيقها، وأمّا دولة اليونان فقد عدّلت حدودها وفي حالة عدم الاتفاق مع الباب العالي حول ذلك فإنّ الدول الممضية على الاتفاقية تتوسّط من أجل حلّ ذلك، كما تكلّفت النمسا بإدارة ولايتي البوسنة والهرسك التي تنزل عساكرها بها، أمّا الجبل الأسود فقد تحصّل على استقلاله باعتراف من الباب العالي وكلّ الدول الموقعة على الاتفاقية، وتمّ تعيين حدوده وتهديم كلّ الحصون العثمانية به، إضافة إلى تفويض الباب العالي للنمسا الادارة البحرية على شطوط الجبل وتعهّدت النمسا بدورها على حماية بواخر الإمارة التجارية، كما تحدد فترة عشرين يوما لإخلاء العساكر العثمانية لأراضي الجبل ونفس الفترة لعساكر الجبل التي عليها بالدخول في حدود دولتها (Ministère, Sd : 285-290).

كما اعترف الموقعون على الاتفاقية باستقلالية إمارة الصرب، على ألاّ يكون أي تمييز بسبب الاعتقادات الدينية لأحد من الأهالي، كما تمّ تعيين حدودها، وامتيازات رعايا الدول الأجنبية في بلاد الصرب، وتعيّن لجنة لتسوية جميع المسائل المتعلّقة بالعقارات، أمّا عن فترة إخلاء العساكر العثمانية لأراضي الصرب ونفس الفترة لعساكر الصرب فحدّدت بخمسة عشرة أيّام التي عليها بالدخول في حدود دولتها،

واعترف الموقعون على الاتفاقية باستقلالية امارة رومانيا، ما عدا أراضي بساربيا التي تلحق بالإمبراطورية الروسية، وتمّ تعيين حدود رومانيا المستقلّة والأشغال التي دخلت بحوزتها، ونصّت الاتفاقية على تحطيم جميع الحصون المتواجدة على نهر الدانوب ومنع إبحار المراكب الحربية فيه لتأمين السفر، والأشغال التي فوّضت للنمسا القيام بها لإزالة موانع السفر(Ministère, Sd : 290-295).

وهكذا فقد تمّ تعديل الحدود بين الإمبراطورية الروسية والسلطنة العثمانية، غير أنّ خسائر السلطنة لم تتقلّص بشكل كبير مقارنة باتفاقية سان ستيفانوس فلم تسترجع إلاّ سواحل الأرخبيل لتصبح ممتلكاتها متّصلة فيما بينها، وتمّ تعديل حدود البلغار التي أصبحت لا تتجاوز جبال البلقان، وتمّ فصل ولاية الروميلي عن الدولة، وأضيف إلى مملكة اليونان جزء من أراضي الدولة فتوسّعت حدودها الشمالية، وتوسّعت حدود الصرب والجبل، وتمّ وضع البوسنة والهرسك تحت إدارة النمسا، وقد كانت كل الدول الأوروبية تسعى لتحقيق أهدافها والحصول على أكثر ما يمكنها تحقيقه أثناء المؤتمر، فكلّفت كلّ دولة لذلك الغرض ثلاث من مفوّضيها أمّا إيطاليا فكانت دولة حديثة في نشأتها ولم تكن بالقوّة التي تسمح لها بفرض رغباتها، وأمّا فرنسا فقد أعلنت عن حقّها القديم بالأراضي المقدّسة وفي سوريا (Chastel Adolphe, 1908 : 34) ، وأمّا النمسا أعلنت عن حقّها في القسمة البلقانية جزاء على حيادها، وأمّا روسيا فاتخذت مبادرة الحرب لوحدها ولا يمكن حرمانها من الانتصارات التي حققتها، وكانت بريطانيا من جهتها تستهدف

السيطرة على البحار وصد النفوذ الروسي، وبالنسبة لألمانيا التي تبنّت فكرة المؤتمر فكانت ترغب في تحقيق السلم للحفاظ على وحدتها.

تظاهرت النمسا بتقييدها بعصبة الأباطرة مع روسيا، ووفائها لحلفها وحيادها أمام السياسة الدولية، وكان هدفها من وراء ذلك البحث عن تعويض إمّا من طرف روسيا على وفاءها أو من طرف أوروبا على حيادها في الحرب، وتمثّلت تلك التعويضات في حصولها على إدارة ولايتي البوسنة والهرسك، والإدارة البحرية على شطوط الجبل الأسود، وكان هدف بريطانيا من وراء تدخّلها وإبرام اتفاقية برلين هو حماية القسطنطينية من كل تهديد بتصغير حدود بلغاريا التي كانت تسعى أن تكون عميلة روسيا في أوروبا الوسطى وبإغلاق المضائق، أمّا هدفها التجاري والسياسي فكان الاستيلاء على قبرص لتقوية نفوذها في الحوض المتوسّط والإطلاع على ما يحدث في الفرات (Chastel Adolphe, 1908 : 34) ، ولّما عرض بيسمارك مصر على بريطانيا رأت في الاتفاقية وسيلة للاستيلاء على مصر التي كانت ترغب في احتلالها منذ الحملة النابوليونية سنة 1798م والتي ستؤمّن طريقها إلى الهند.

الأبعاد الدولية للمؤتمر وكواليسه:

تظاهرت ألمانيا أمام الرأي العالمي أنّ هدفها هو تحقيق السلم، والحقيقة أنّ خشيتها من قيام حرب أوروبية كبرى، يرجع إلى تخوّف بسمارك من زعزعة الاتحاد الألماني الذي عمل جاهدا من أجل قيامه، وهكذا عرض رئيس الوزراء الألماني في كواليس المؤتمر تقسيم الدولة العثمانية ورغم أنّ عروضه لم تدرج في مقررات اتفاقية برلين لكنّها كانت

أحد نتائجها الحتمية (ياغي إسماعيل، 1997: 195)، والتي سنعود إلى التفصيل فيها أدناه، وأمّا روسيا فإنّ قبولها بإبرام اتفاقية برلين كان خوفا من انقلاب القوى الأوروبية عليها فتقوم حرب كبرى ضدها، حيث لم تنته بعد من ضمد جروح حربها مع الدولة العثمانية، إضافة إلى أنّ تجربتها في حرب القرم أثبتت أنّ وقوفها ضد الدول الأوروبية المتحالفة أمر مستحيل، ومع ذلك كانت روسيا واثقة من استحالة حرمانها من الاستفادة من الامتيازات باعتبارها الدولة الوحيدة التي دفعت ثمن الحرب.

نتج عن اتفاقية برلين انتزاع جميع الامارات التي كان للباب العالي حق السيادة عليها فأخذت منه قرابة نصف أملاكه بأوروبا، فبالإضافة إلى استقلال بلغاريا ورومانيا والجبل الأسود وصربيا لم يبق نفوذ الباب العالي في أنحاء بلاد البلقان إلاّ بشكل ضئيل فقط، حيث غادرت الجيوش العثمانية الامارات المستقلّة وتمّ تحطيم القلاع والحصون بها، ولم تحافظ إلاّ على بعض الحقوق التي يقترن فيها رضى وموافقة الدول الأوروبية على ما تقرّره الدولة كتعيين الأمراء أو مراقبة أعمال اللجان المكلّفين بمختلف المهام الادارية وحتى القيام بالإصلاحات في الولايات التابعة لها، كما أصبحت تستشير الدول الأوروبية قبل العمل بالقوانين التي ترى بضرورة إجرائها، وتمّ تحطيم جميع الحصون المتواجدة على نهر الدانوب ومنع عليها إبحار المراكب الحربية فيه، ويمكن القول أنّ ما ترتّب عن إدارة الشؤون الداخلية للأقاليم العثمانية بعد إمضاء اتفاقية برلين لا يختلف كثيرا عما كان سيحدث في حالة عدم إبطال اتفاقية سان

ستيفانو، فباختصار فإنّ الدولة العثمانية أضحت كدولة أجنبية في الأقاليم التابعة لها.

كما عملت الدول الأوروبية المتعاهدة على وضع نفوذها في الشرق الأوروبي إلى جانب النفوذ الروسي، فحققت روسيا أحد أهدافها ألا وهو استقلال الدول المذكورة أعلاه رغم جعلها تحت سيطرة كل القوى الأوروبية، وهكذا أصبحت سياسة أوروبا الشرقية تعتمد على تلك القوى فيتم تعيين أمراء الدول التي اتخذت استقلالها برضى الدول المتعاهدة، وأبقت إدارتها بيد مأمورين من روسيا بما أنّها الدولة الوحيدة التي دفعت تكاليف الحرب، كما تحصّلت على حق ابقاء عساكرها في البلغار وولاية الروميلي لمراقبة كل ما يحصل بها، ولتضع الدول الأوروبية حدا للنفوذ الروسي عملت على مراقبة أعمال الادارة المؤقّتة من طرف قناصلها.

إضافة إلى ذلك نتج عن اتفاقية برلين حدوث قلاقل داخلية في الولايات التي لم تفصل عن الدولة العثمانية حيث قام أهل كريت مطالبين بتنفيذ ما جاء في اتفاقية برلين مباشرة بعد وصول أنباء المصادقة عليها، ثمّ تبعهم أهل الجبل، ثمّ ألبانيا التي عارضت التنازل عن أي شبر من أراضيها على إثر تعديل الحدود، كما طالب الأرمن باستقلالهم فخرج الكثير منهم عن طاعة السلطان بعد تأخّر الإصلاحات التي وعد بها الباب العالي في اتفاقية برلين، وقد تمّ إخماد هذه التمرّدات بمجازر كبيرة عرفت في التاريخ بالمجازر الحميدي(Akcam Taner, 2006: 42).

كما نتج عن الاتفاقية إنهاء عصبة الأباطرة الثلاثة، التي كانت تربط بين كل من النمسا وألمانيا وروسيا منذ سنة 1872م بهدف ضمان السلام بين تلك الدول في حالة دخولها في حرب، غير أنّ وقوف روسيا في حربها ضد الدولة العثمانية سنة 1877م وفرضها اتفاقية سان ستيفانو أخلّ بالمصالح البريطانية والنمساوية وبالتوازن التي كانت ترغب روسيا في تحقيقه، وفي سنة 1879م تمّ عقد تحالف ثنائي بين ألمانيا والنمسا وهو في الحقيقة نفس التحالف الذي تمّ بإبرام عصبة الأباطرة غير أنّ روسيا لم تصبح طرفا فيه، ثمّ صار الحلف الثنائي حلفا ثلاثيا بانضمام إيطاليا سنة 1882م لمواجهة الوفاق الثلاثي الذي جمع بين بريطانيا العظمى، فرنسا، وروسيا (Seymour Charles, 1916 :351) التي تخلّت عن عداوتها التاريخية ببروز القوى الأوروبية الجديدة، وباتفاقها على قسمة تركة الرجل المريض في اتفاقية برلين وهكذا فنستنتج أنّ الأجواء أصبحت مشحونة بقيام حرب أوروبية كبيرة نتيجة تصادم مصالح الحلفين، والتي امتدّ نفوذها لتصبح أوّل حرب عالمية في التاريخ.

كما حصل منحنى حاسم في العلاقات العثمانية الأوروبية، فالدول التي رغبت في الحفاظ على التوازن الدولي على رأسها بريطانيا تخلّت عن مبدئها بعد ظهور قوّة ألمانيا، التي أخلّت بذلك التوازن بكلّ حال، وقد تجنّبت ألمانيا حربا أوروبية كبرى، وباحتضانها للمؤتمر ضمنت لنفسها مكانة دولية هامة، وببروز تلك القوّة الجديدة على الساحة الدولية انتقلت بريطانيا من مبدأ الحفاظ على كيان الدولة العثمانية وعلى ضعفها، لاجتناب حرب أوروبية كبرى لتقسيم ممتلكاتها، إلى مبدأ

التعجيل بتقسيم تركة رجل أوروبا المريض، وحدث تقارب بين القوى الاوروبية للاتفاق على احتلال الأقاليم العربية، فدخلت الدولة العثمانية منذ مؤتمر برلين إلى مرحلة تقسيم ممتلكات الباب العالي في سلسلة من الاتفاقيات الأوروبية السرية مع أواخر القرن 19م ومطلع القرن 20م، بغرض احتلال مختلف أقطار العالم العربي التابعة للدولة العثمانية.

هكذا فقد عقد مؤتمر برلين ظاهريا من أجل إنجاد الدولة العثمانية لكن الصفقات المعقودة في كواليسه جعلت منه أخطر اتفاق صادقت عليه الدولة العثمانية على الإطلاق، حيث اتفقت القوى الكبرى سرا على تقسيم ممتلكات الدولة العثمانية ووضع حد للقوّة الروسية التي لم تسمح لها الدول بتقرير بمصير القارة الأوروبية لوحدها، ورغم أنّ اتفاقية برلين لا تؤكّد بشكل رسمي تقسيم القوى الاوروبية لتركة الدولة العثمانية فيما بينها، إلاّ أنّ نقل فعاليات المؤتمر وتجسيد بعض القرارات على الواقع أكّدت قراراتها الاستعمارية.

كانت بريطانيا ترغب في الاستحواذ على شبه جزيرة قبرص وعلى مصر، وكان من الطبيعي أن تخشى المعارضة من عدوّتها التاريخية فرنسا، فكان على الطرفين إيجاد صفقة من أجل حلّ النزاع وكانت فرنسا ترى في القطر التونسي حلا مناسبا ومكافئة لعدم اعتراضها على بريطانيا، فاتفق كل منهما على ما سمي بالسكوت الدبلوماسي على احتلال القطرين، ويذكر أنّ رئيس الوزراء الألماني بيسمارك نفسه ذكر عدم مناقشة القطر التونسي التي ينبغي أن يعود ضرورة إلى فرنسا كتابع

من توابع الاحتلال الجزائري، واعترفت سائر القوى المؤتمرة بأن تونس من حيث الموقع الجغرافي هي امتدادا طبيعي لممتلكاتها في شمال القارة الافريقية(Edmond Defonsses, 1881 :25).

نتج عن انعقاد مؤتمر برلين احتلال تونس بعد أن تحصّلت فرنسا على الضوء الأخضر من طرف بريطانيا، وألمانيا، فتحدد مصير البلاد في كواليس المؤتمر وأصبحت تونس مسألة وقت وقد جاء في رسالة من سان فاليي سفير فرنسا بألمانيا إلى وود ينغتون وزير الخارجية الفرنسي من برلين بتاريخ 5 جانفي 1879م أنّ بيسمارك دعى فرنسا إلى أوان احتلالها قبل اشتداد المنافسة عليها، وأعلن تأييده لحكومة باريس قائلاً ﴿خذو تونس إذا كنتم تريدون﴾ وكرر الدعوى للاستيلاء عليها فقال ﴿اعتقد أن الاجاصة التونسية قد نضجت وحان الوقت لكي تقطفوها﴾ (مظلوم عزيز، 2012: 12)، إلاّ أنّ إيطاليا أبدت معارضة فرنسا وحاول مفوّضها الاتفاق على اقتسام القطر التونسي، ولم يتم الاتفاق حول حل واقعي يرضيها خاصة بعد احتلال تونس، فأبدت إيطاليا معارضة شديدة وطالبت بحقوقها القديمة التي ورثتها عن الإمبراطورية الرومانية بقرطاجة (Edmond Defonsses, 1881 :25) ولم تهدأ المحاولات الايطالية في الحصول على حقّها بالإقليم وأثناء مؤتمر برلين، وكانت بريطانيا قد أشارت على ايطاليا باحتلال ليبيا، بينما خيرّها بسمارك صراحة بين تونس وليبيا والبانيا، إلى أن تجسّد احتلالها للإقليم الليبي سنة 1912 (مظلوم عزيز، 2012: 12).

اتخذت فرنسا مسألة المناوشات الحدودية التي قامت بين الجنود الفرنسيين في الجزائر وأحد القبائل التونسية ذريعة وأعلنت ضرورة تأديب تلك القبيلة، وعلى الرغم من أنّ الباي التونسي أعلن عن تأديبها بنفسه، إلاّ أنّ ذلك لم يمنع القوات الفرنسية من اقتحام التراب التونسي برا وبحرا، وفرضت معاهدة الحماية على محمد الصادق باي بقصر الباردو في 12 ماي 1881م، والتي نصّت على تجريد الدولة من سيادتها الخارجية التي أصبحت من صلاحيات فرنسا، كما أبقت على سلطة البايات الداخلية على أن يمارسها تحت مراقبة المقيم مع انتشار القوات العسكرية في الجهات لضمان الأمن (القصاب أحمد، 1986: 9-54)، وتجسّد بذلك أحد المخططات السرية للمؤتمر.

كما نتج عن مؤتمر برلين احتلال إنجلترا للقطر المصري سنة 1882م، حيث تضافرت عدّة دوافع لتحقيق ذلك وتفاعلت في التأثير على توجيه السياسة البريطانية الاستعمارية، ولفت أنظارها نحو القارة الإفريقية، وان أولى هذه الدوافع هي دوافع اقتصادية، فالمتغيرات الاقتصادية التي شهدتها أوروبا بشكل عام وبريطانيا بشكل خاص، دفعت حكومة لندن للبحث عن أسواق جديدة لمنتجاتها، فضلا عن اكتشافها المواطن الرئيسية للموارد الأولية اللازمة لصناعتها، والتطور الاقتصادية الهائل الذي أعقب الثورة الصناعية، وفي عام 1874م شجع بسمارك الحكومة البريطانية لاقتناء الأسهم في شركة قناه السويس ومن هنا كان البريطانيون يتوقعون ويأملون اعتبارًا من عام 1875م انهيار الإمبراطورية المصرية المترامية، وكانت بريطانيا تنظر إلى البحر الأحمر

بوصفه المسرح الموعود لأغراضها الاستعمارية والتجارية والإستراتيجية (مظلوم عزيز، 2012: 12)، وكما سبق ذكره فإنّ مضمون اتفاقية برلين لم يشر إلى ذلك الاحتلال إلاّ أنّ السكوت الدبلوماسي لفرنسا يؤكّد صدور القضية في كواليس المؤتمر.

برز بذلك مؤتمر برلين كأخطر المؤتمرات على الدولة العثمانية حيث أضحى مؤامرة على شكل مؤتمر، ويعدّ بذلك محطة تاريخية هامة في تاريخ المسألة الشرقية، فهو فصيلة بين عصر رفعت فيه القوى الاوروبية شعار الحفاظ على الدولة الضعيفة لاجتناب حرب أوروبية كبرى وفي انتظار إيجاد حل يرضي جميع الأطراف، وبين عصر اتفاق بين القوى الاوروبية على تقسيم تركة رجل أوروبا المريض، فيعدّ المؤتمر بذلك بداية نهاية الدولة تلتها مختلف الاتفاقيات السرية لتقسيم ممتلكات الدولة، وقد أظهر المؤتمر بين الاتفاقية الورقية والاتفاقية السرية قمّة التناقض في العلاقات الدبلوماسية، فمن جهة فقد سارعت القوى الأوروبية لإنجاد الدولة العثمانية، ثمّ سعت للقضاء عليها مباشرة بعد ذلك لسبب واحد وهو منع روسيا من الحصول على الحصة الأكبر من الممتلكات العثمانية، ووضع حد لقوّتها التي أحدثت خللا في موازين القوى، ومن جهة أخرى فقد عملت تلك القوى على انجاد الباب العالي من قبضة روسيا فقط، لكنّها أوقعته في قبضتها.

الخاتمة:

وفي الختام فإنّ أبرز استنتاجات هذا البحث هي كالتالي:

– عمل مؤتمر برلين على إطالة عمر الدولة العثمانية، بعد أن عملت روسيا في حربها إلى جانب الدول البلقانية على محو خريطتها السياسية من أوروبا بالكامل تقريبا في اتفاقية سان ستيفانو 1878م، ولم يكن ذلك ممكنا لو لا تضارب مصالح باقي القوى مع المصالح الروسية، فلم تكن نجدة القوى الاوروبية رغبة في السلم كما صرّحت أمام العالم بل من أجل إيقاف القوّة الروسية المتزايدة.

– أبرمت اتفاقية برلين بين الدولة العثمانية وباقي القوى، ونشرت بنودها أمام العالم حيث صرّحت على استقلال عدّة أقاليم، إلاّ أنّ اتفاقيات أخرى تمّت بين الدول حول ممتلكات الباب العالي ومن دون دراية منه، فعملت القوى الاوروبية على امتلاك حق لم يمنح لها، وعلى اقتسامه مع من لا يحق له، وتلك هي ملاحق اتفاقية برلين التي لم تدوّن على الورق، لكنّ الوقائع هي التي جسّدتها.

– يعدّ مؤتمر برلين مؤامرة على شكل مؤتمر، وإنجادات على شكل صفقات، حيث تجسّدت الصفقة الكبرى للقوى الاوروبية في السكوت الدبلوماسي على احتلال مختلف أقاليم العالم العربي، تونس سنة 1881م، مصر سنة 1882م ليبيا سنة 1912م.

–كما يعدّ مؤتمر برلين محطة تاريخية هامة في تاريخ المسألة الشرقية أدخلت الرجل المريض في آخر أيام حياته، حيث انتقت الدولة العثمانية من مرحلة ضرورة بقاءها لاجتناب حرب أوروبية كبرى، إلى مرحلة إبرام الاتفاقيات الدولية لتقسيم ممتلكاتها، بعد اتفاق الدول على

أوان الإجهاز عليها، وقررت القوى الاوروبية مصير أمم بكاملها على طاولة مستديرة لتحقيق أهدافها السياسية والاقتصادية.

-انتهى القرن 19م بتشكّل ملامح تحالفات جديدة سبقت الحرب العالمية الأولى، فقد انتهى عهد الأباطرة بعد غضب روسيا على ألمانيا والنمسا في المؤتمر، ومن جهة أخرى فقد انتهت المنافسة الشديدة بين روسيا وانجلترا وفرنسا، وهكذا تشكّل بأوروبا حلفين الحلف الثلاثي الذي ضمّ ألمانيا، النمسا، وإيطاليا، والوفاق الثلاثي الذي ضمّ بريطانيا، فرنسا، وروسيا، وبدت الملامح الأولى لقيام حرب عالمية كبرى مع أواخر القرن، ولا تزال آثار مؤامرة برلين تنعكس على عدّة دول عانت من ويلات الاستعمار بمختلف أشكاله.

*** المراجع:**

ـ حليم، إبراهيم بك، (2004). **تاريخ الدولة العثمانية العلية** :المعروف بكتاب التحفة الحليمية في تاريخ الدولة العلية، الجزائر: مؤسسة قصر البخاري.

– سعود، جمال محمّد، (1995). **أخطاء يجب أن تصحّح في تاريخ الدولة العثمانية (1299-1924)**، المنصورة: دار الوفاء.

– عبد الحميد السلطان، (1991). **مذكرات**، ترجمة محمّد حرب، دمشق: دار القلم.

– فريدبك، محمد، (1981). **تاريخ الدولة العلية العثمانية**، تحقيق احسان حقي، بيروت: دار النفائس.

– فواز، عمر العزيز سليمان، (دت). **تاريخ الشعوب الاسلامية**، دم: دار الفكر العربي.

– القصاب، أحمد، (1986). **تاريخ تونس المعاصر(1881-1956)**، تونس: الشركة التونسية للتوزيع.

- مانتيران، روبير، (1993). تاريخ الدولة العثمانية، ج2، تر بشير السباعي، القاهرة: دار الفكر للدراسات والنشر والتوزيع .

- مظلوم، عزيز عبدالله، (2012). **سياسة بسمارك الدبلوماسية والتنافس الألماني تجاه المستعمرات في أفريقيا** ،أطروحة غير منشورة لنيل شهادة دكتوراه في العلوم السياسية، الجامعة العالمية سانت آليمنتس، بغداد.

- ياغي، اسماعيل، (1997). **العالم العربي في التاريخ الحديث**، الرياض: مكتبة العبيكان.

-AKCAM TANER. (2006). **THE ARMENIAN GENOCIDE AND THE QUESTION OF TURKISH RESPONSIBILITY**, NEW YORK : METROPOLITAN BOOK.

-ANCIEN DIPLOMATE. (1877). **L'EMPIRE OTTOMAN 1839-1877, L'ANGLETERRE ET LA RUSSIE DANS LA QUESTION D'ORIENT**, PARIS: E. DENTU LIBRAIRE-EDITEUR.

-CHASTEL ADOLPHE DE. (1908). **LES EVENEMENTS D'ORIENT ET LE CONGRE DE BERLIN DE 1878**, TOURNAI : ETABLISSEMENTS CASTERMAN LIBRAIRE-EDITEUR.

-DESFOSSES EDMOND. (1881). **AFFAIRES D'ORIENT-LA QUESTION TUNISIENNE ET L'AFRIQUE SEPTENTRIONALE ANGLETERRE, FRANCE, ITALIE**, PARIS : CHALLAMEL AINE EDITEUR.

- LANDEMONT DE. (1912). **L'EUROPE ET LA POLITIQUE ORIENTALE**, 1878-1912, PARIS: LIBRAIRIE PLON-NOURRIT**.**

- MINISTERE DES AFFAIRES ETRANGERES. (SD). **DOCUMENT DIPLOMATIQUE AFFAIRE ORIENT-CONGRE DE BERLIN**, PARIS : IMPRIMERIE NATIONAL.

- SEYMOUR CHARLES. (1916). **L'ARRIERE-PLAN DIPLOMATIQUE DE LA GUERRE**, YALE UNIVERSITY PRESS.
- LANDEMONT DE, (1912). **L'EUROPE ET LA POLITIQUE ORIENTALE**, 1878-1912, PARIS: LIBRAIRIE PLON-NOURRIT.

للإحالة على هذا المقال:

ـ زكية شرشالي، (2020)، «الأبعاد الدولية لمؤتمر برلين وكواليسه» . **المواقف**، المجلد: 16، العدد: 03 ، سبتمبر 2020، ص.ص 162- 191.